اقتصاد

الريال الإيراني يرتفع رغم اغتيال زادة

طهران ـ **العربي الجديد**

ارتفعت العملة الإيرانية على غير المتوقع في السوق الحرة، أمس السبت، رغم التوترات الناجمة عن اغتيال أهم عالم نووي في إيران، والتحركات العسكرية الأميركية المتمثلة في نشر حاملة طائرات في الخليج.

وصعد الريال الإيراني إلى نحو 248 ألف ريال للدولار الواحد، بينما كان سعر العملة الأميركية يدور في نطاق 256 ألف ريال خلال تعاملات الأسبوع الماضي.

ويأتي صعود العملة الإيرانية رغم اغتيال العالم النووي الإيراني محسن فخري زادة، يوم الجمعة الماضي، وهو ما قد يزيد التوتر في المنطقة وخارجها، حيث توعدت طهران بالثأر بعد أن اتهمت إسرائيل بالوقوف وراء الاغتيال، الذي جاء بعد أيام من نشر البحرية الأميركية حاملة الطائرات نيميتز في الخليج، لكنها ذكرت أن هذا التحرك ليس له صلة بأي تهديد معين.

وتحرك الريال على مدار الأيام الماضية على خلاف الأجواء المحيطة بالاقتصاد الإيراني، إذ سجل صعوداً ملحوظاً خلال بداية تعاملات الأسبوع الماضي، على الرغم من مخاوف البعض من تداعيات الإغلاق الذي فرضته الحكومة على الكثير من المناطق والأنشطة الاقتصادية لكبح تفشي فيروس كورونا. وتأتي تداعيات جائحة كورونا، بينما يعاني الاقتصاد من عقوبات أميركية خانقة استهدفت القطاعات الحيوية على رأسها النفط والبنوك، وذلك منذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي في الثامن من مايو/أيار 2018. لكن العملة الإيرانية تنفست الصعداء بعد فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بالانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري متغلبا على ترامب، الذي هوى الريال بسبب العقوبات التي أعاد فرضها على طهران نحو 800% منذ نحو عامين.

وكان محمود واعظي، مدير مكتب الرئيس الإيراني، قد قال في تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي «إنستغرام» في وقت سابق من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، إن الاقتصاد يتعرض للزعزعة من جانب إجراءات الحظر الأميركية غير المسبوقة، ومن جانب انتهازيين ونفعيين يرتزقون من ظروف الحظر. ووفق الرئيس الإيراني حسن روحاني مؤخرا، فإن العقوبات الأميركية خفضت 200 مليار دولار من إيرادات إيران، قائلا: «نواجه في الوقت الحاضر أسوأ أنواع الحظر» الأميركي. وطيلة العامين الماضيين، نتيجة العقوبات الأميركية والتزام الدول بها رغم رفض الكثير منها لهذه العقوبات، لم تتمكن إيران من تصدير نفطها «ولو قطرة واحدة» بالطرق الرسمية، بحسب نائب الرئيس الإيراني، محمد باقر نوبخت.

لكن طهران لم تتوان عن الالتفاف على العقوبات، حيث كشفت وكالة «رويترز» في 28 سبتمبر/أيلول الماضي عن قفزة ملحوظة في صادرات النفط الإيرانية خلال هذا الشهر، والتي قدرتها بناء على بيانات من «تانكر تراكرز» وشركتين أخريين، بين 400 ألف إلى 1,5 مليون برميل يوميا من الخام والمكثفات، الأمر الذي يظهر قدرة طهران على الإفلات من قبضة الحظر الأميركي المشدد.

وفاقم انتشار كورونا الواسع منذ فبراير/ شباط الماضي، الأزمة الاقتصادية التي تواجهها إيران، لتودع البلاد عامها المالي السابق، في العشرين من مارس/آذار، بانكماش بلغت نسبته 7,2%، وبتضخم بلغ 41,2% بحسب بيانات البنك المركزي.

(Getty)

إنفاق قياسي للأميركيين

تهافت الأميركيون عبر الإنترنت على الإفادة من عروض الشراء المغرية التي وفّرها لهم يوم التنزيلات «بلاك فرايدي»، فأنفقوا قسماً من الأموال التي ادّخروها منذ الربيع بفعل استحالة السفر أو الخروج من منازلهم بسبب جائحة كورونا. وكشف إحصاء أجرته شركة المعلوماتية «أدوبي ديجيتال إنسايتس» أن المستهلكين الأميركيين أنفقوا الجمعة ما لا يقل عن 6,2 ملايين دولار في الدقيقة على الإنترنت، أي أن إجمالي ما أنفقوه خلال هذا اليوم بلغ 4,5 مليارات دولار. وبهذا الرقم المذهل، يتوقع أن يكون «بلاك فرايدي» هذه السنة قد حقق رقماً قياسياً جديداً، إذ يرجّح أن تكون نسبة الزيادة في الإنفاق عن العام الماضي قد بلغت ما بين 20% و29%، وفق البيانات التي نقلتها وكالة فرانس برس.

أخبار

السعودية وروسيا تسعيان لاتفاق نفطي

استدعت المملكة العربية السعودية وروسيا مجموعة صغيرة من دول ما يعرف بتحالف «أوبك+» لإجراء محادثات اللحظة الأخيرة في نهاية هذا الأسبوع، لتقرير ما إذا كانت ستؤجل زيادة الإنتاج النفطي في يناير/ كانون الثاني

المقبل. وتتوقع أغلبية واضحة من مراقبي أوبك + أن تحافظ المجموعة على قيود المعروض عند المستويات الحالية لبضعة أشهر، بسبب عدم اليقين المستمر بشأن قوة الطلب، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس السبت.

ومع ذلك، فإن القرار ليس مؤكداً بأي حال من الأحوال وسط شكاوى عامة من العراق ونيجيريا، وخلاف خاص مع الإمارات العربية المتحدة.

وقام تحالف «أوبك+» الذي يضم 23 دولة من المنظمة والدول المنتجة من خارجها، بإجراء تخفيضات كبيرة في الإنتاج خلال انتشار وباء كورونا، لتعويض الانهيار التاريخي في الطلب على الوقود.

وكان التحالف يخطط لتخفيف بعض القيود في بداية عام 2021 تحسبا للتعافي الاقتصادي العالمي، وإعادة حوالي 1,9 مليون برميل يوميا من الإنتاج إلى السوق، بعد أن تتمكن من استئناف مماثل خلال الصيف.

ولكن مع عودة ظهور الفيروس مؤخراً، مما أدى إلى عمليات إغلاق جديدة، وتفاقم توقعات الطلب في أوائل العام المقبل، أشارت «أوبك +» إلى أنها قد تؤجل الزيادة التالية بدلاً من ذلك.

الحكومة المصرية تنفي تحمل أعباء العاصمة الإدارية

نفت الحكومة المصرية تحمل الموازنة العامة للدولة أعباء تمويل مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة شرق القاهرة، والتي تضم مباني للوزارات المختلفة وقصراً رئاسيا.

وقال المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، بالتواصل مع شركة العاصمة الإدارية الجديدة، إنه «انتشر فى بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي أنباء بشأن تكبد الموازنة العامة للدولة أعباءً إضافية نتيجة تمويل مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة».

وأضاف: «شددت الشركة على أن تمويل كافة مشروعات العاصمة الإدارية يتم خارج الموازنة العامة للدولة تماماً، وأن ميزانية العاصمة الإدارية الجديدة مستقلة ومنفصلة تماماً عن الموازنة العامة للدولة، وتعتمد على إيرادات الشركة من حصيلة بيع الأراضي بالمشروع للمستثمرين، ومن ثم توجيه إنفاقها في تمويل عمليات الإنشاء وسداد مستحقات المقاولين والعمال بها».

الكويت: تراجع تحويلات الوافدين 75%

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

أظهر تقرير أن تحويلات العاملين الأجانب في الكويت تراجعت بأكثر من 75% منذ بداية العام الجاري حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول، ما يظهر تداعيات جائحة فيروس كورونا على مداخيل الوافدين. وأشار التقرير الصادر عن الشركة الكويتية للصيرفة (تملك أكبر 4 شركات صرافة في الدولة) إلى أن تحويلات الوافدين خلال الأشهر العشرة الأولى من 2020، بلغت ما يقرب من 3 مليارات دولار، مقارنة مع 12 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي. وأفاد التقرير، الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، بأن تحويلات الوافدين خلال الربع الأول من العام بلغت نحو 2,1 مليار دولار، بينما لم تسجل خلال الربع الثاني سوى نحو 200 مليون دولار، قبل أن تصعد إلى 700 مليون دولار في الفترة من يوليو/تموز حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول.

وأشار إلى أن الهند احتلت المرتبة الأولى من إجمالي تحويلات الوافدين بنسبة 40% ثم مصر بنسبة 32%، وبنغلادش بنسبة 15%. ووصف زياد معرفي، مدير عام الشركة الكويتية للصيرفة، تراجع التحويلات بغير المسبوق، موضحا في تصريح لـ«العربي الجديد» أنها بلغت أدنى مستوى منذ 29 عاماً.

وقال معرفي إنه خلال عامي الأزمة المالية العالمية في 2008 و2009، بلغت تحويلات الوافدين 7,5 مليارات دولار ونحو 9 مليارات دولار على الترتيب. وأكد أن إغلاق ما يقرب من 47 فرعاً من أصل 274 فرعا لمكاتب الصرافة في الكويت خلال الأشهر الماضية تبسب تراجع التحويلات، حيث أقدمت شركات الصرافة على تسريح نحو 20% من عمالتها خلال الفترة من إبريل/نيسان وحتى سبتمبر/أيلول. وتزامن تراجع التحويل مع حملات مناهضة للوافدين شنها بعض البرلمانيين والنشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، بجانب إجراءات حكومية للحد من أعداد العمالة الوافدة.

وقال الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور لـ «العربي الجديد» إن «الوافدين كانوا ولا زالوا حتى الآن أكثر الفئات المتضررة من جائحة كورونا التي فاقمت أزماتهم، فضلا عن الحملات العنصرية التي ستؤثر على سمعة الكويت التي عرف عنها أنها بلد الإنسانية».

هال وناس

حظر التجوال ينقذ التجار

رفع الأسعار يسلب مدخرات الأسر في إغلاق الشمال السوري

جاء حظر التجوال الكامل الذي فرضته الإدارة الذاتية في مناطق شمالي شرق سورية، لينقذ الأسواق الراكدة بفعل ارتفاع الأسعار، لتزداد أرباح التجار، بينما جاءت آثار القرار بمثابة سلب لمدخرات الأسر الزهيدة

عبد الله البشير

بالرغم من حالة الاستقرار التي تعيشها مناطق سيطرة الإدارة الذاتية شمالي شرق سورية، إلا أن السكان يشتكون من واقع اقتصادي بالغ الصعوبة، وارتفاع أسعار غير معهود في السلع الضرورية للحياة اليومية.

ومع دخول حظر التجوال الكامل الذي فرضته الإدارة الذاتية حيز التنفيذ في 26 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري لكبح انتشار فيروس كورونا، وجهت الإدارة دعوات للأهالي بضرورة شراء ما يلزم لهذا الحظر، الأمر الذي تسبب في حالة ازدحام شديد في أسواق المناطق التي فرض فيها، وهي مناطق القامشلي والحسكة والرقة والطبقة، وانتقد الخبير الاقتصادي شوقي محمد، إجراءات الحظر الشامل الذي يستمر لمدة عشرة أيام، مقدما قراءة اقتصادية لهذا القرار وتبعاته على السكان. وقال إن عملية المبيعات التي تمت في اليوم السابق لفرض الحظر، بمثابة سلب لمدخرات الأسر.

وأضاف أنه لا يمكن إنكار أن ارتفاع الطلب أدى إلى تنشيط حركة الأسواق، وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية، ولكن ارتفاع الأسعار جعل فوائدها الاقتصادية محدودة، وتقتصر على فئة التجار غالباً.

وتابع الخبير الاقتصادي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن البعض حقق إيرادات عالية، ولم يقدموا أي قيمة مضافة داخل الاقتصاد المحلي، ولم تتشكل دخول جديدة (أي فرص عمل لبعض الأفراد)، هي عملية انتقال أموال فقط من جيوب الناس إلى جيوب التجار بمزيد من الأرباح.

وقال إن الأموال ستتحول إلى سوق العملات غالباً، على اعتبار أن الحركة التجارية ستتوقف، وهذا ما قد يحدث مضاربات جديدة بسوق الصرف، كما أن الأموال التي ضُبت في يد فئة قليلة من الأفراد ستكون كفيلة بإعادة حلقة تجارة المواد واستيرادها من جديد وهذا سيرفع عائدات رسوم المعابر.

وقدر محمد إجمالي الأرباح التي تحققت للتجار خلال الأيام التي لحقت قرار الحظر، بأنها تعادل أرباحهم لمدة ثلاثة أشهر ماضية على الأقل كمقارنة بين الطلب الحالي والطلب خلال الفترة الماضية نتيجة ارتفاع الدولار والأسعار.

> الأسرة تحتاج لنحو 600 ألف ليرة لتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الشهرية

وأضاف «حالات فرض الأسعار الاحتكارية وغياب التموين سمحت للتجار بالبيع بأسعار عالية، وبالتالي تحقيق أرباح على حساب القوة الشرائية المتهالكة للناس».

ونوه إلى أن الكثير من البضائع التي كانت قد اقتربت مهلة انتهاء صلاحيتها تم بيعها خلال ساعات، وخاصة تلك المواد التي لا تتحمل مهلاً طويلة، مما أنقذ التجار بعد تراجع الطلب نتيجة ارتفاع الأسعار. كما أن التجمعات التي حدثت في الأسواق قد تساهم في تفشي فيروس كورونا، مما يزيد أعباء مواجهته والحد من انتشاره، بينما يتضرر الكثير من الناس.

ووفقاً لتقديرات محلية، تحتاج عائلة مكونة من 5 أفراد لنحو 600 ألف ليرة سورية (206 دولارات)، لتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الشهرية في الوقت الحالي، بينما لا يتعدى دخل الموظفين لدى حكومة النظام السوري، المقيمين في مناطق الإدارة الذاتية 60 ألف ليرة سورية (20,6 دولاراً)، وتمنح الإدارة الذاتية للعاملين لديها رواتب تتراوح ما بين 200 و250 ألف ليرة سورية (68 - 87 دولاراً).

وقال مصدر مطلع لـ«العربي الجديد» إن غلاء الأسعار لا يعد الإشكال الوحيد الذي يواجهه سكان مناطق شمال شرق سورية، فعندما يكون هناك غلاء بسوية متصاعدة ومنتظمة، ربما يكون هناك مجال لدى السكان لتدبير واقعهم الاقتصادي ووضع خطة اقتصاد منزلي، ووضع برنامج شهري للمصاريف والاحتياجات التي يتطلبونها، لكن الفوضى وتارجح الأسعار الحاد بين ارتفاع وآخر وغياب أي نوع من أنواع الاستقرار الاقتصادي أو المجتمعي تخلق الكثير من المشاكل بالنسبة للسكان.

وأكد المصدر أن هناك غياباً للرقابة في الأسواق بشكل ملحوظ، فمن الطبيعي في مدينة القامشلي على سبيل المثال أن يشتري المواطن سلعة من مكان معين، وتكون موجودة في مكان آخر بأسعار مضاعفة لذات السلعة أو سعر أقل، وهذا يسبب أزمة للعوائل. ولفت إلى أن هناك نوعاً من الفساد يتخلل عملية توزيع الموارد يخلق بدوره أزمة اقتصادية ويزيد الأسعار، ما يفاقم معاناة الناس، مضيفاً: «ما يؤخذ بعين الاعتبار في المناطق شرق الفرات الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، أن هناك نوعاً من الاستقرار السياسي وهناك سلطة أمر واقع، وليست هناك حروب أو معارك، مع وجود نفط وزراعة ومعبر مفتوح على إقليم كردستان العراق، خاصة أن إدارة إقليم كردستان العراق لا تمنع دخول المواد، لكن تحكم بعض التجار والمتنفذين خلق أزمة معيشية وضاعف أثارها بوتيرة متصاعدة». وتابع «كل المؤشرات الموضوعية كانت تدل على أن تسير الأمور نحو استقرار اقتصادي في المنطقة، كون هناك منظمات محلية ودولية تعمل في شرق سورية، إضافة للموارد في المنطقة، وهناك التحالف الدولي، ومشاريع مدعومة ومولة من قبل جهات خارجية تابعة لبعض الدول مثل الولايات المتحدة وفرنسا ودول عربية، لكن لا تنعكس هذه المساعدات على الشارع والناس العاديين عموماً، هناك وسطاء محليون وإقليميون ينهبون كل ما يدخل إلى هذه المناطق».

غياب الرقابة على الأسواق يزيد الصعوبات المعيشية
(فرانس برس)

مالية

تونس: ثلث موارد 2021 من الاقتراض

تواجه موازنة الجزائر للعام المقبل 2021 تحديات ثقيلة في ظل المخلفات المتراكمة التي أنتجتها جائحة فيروس كورونا والهبوط الحاد في عائدات تصدير النفط، بينما لا يبدو أن الموارد الشحيحة ستنجح في محو آثار الأزمتين الثقيلتين على الاقتصاد

تقرير

خيارات صعبة لموازنة الجزائر

موارد شحيحة لا تمحو مخلفات أزمتي كورونا والنفط

الجزائر ـ حمزة كحال

تدخل الجزائر عام 2021، وهي مثقلة بمخلفات أزمتي كورونا وتراجع عائدات النفط، التي عطلت الاقتصاد وأدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي بنحو 8%، وفق البيانات الرسمية، جراء الغلق الذي أقرته الحكومة منذ مارس/آذار الماضي، ومس بالأخص قطاعات الأشغال العمومية والبناء والنقل والتجارة.ويجانب تراجع عائدات النفط، يواجه الاقتصاد تبعات انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتوقف الشركات عن العمل، حيث أعلن الديوان الوطني للإحصاء عن «أرقام مقلقة» ومؤشرات حمراء، منها اقتراب نسبة البطالة من 20% بعدما ثبتت عند 11,4% في نهاية عام 2019.

ومع إجراءات الحجر، منيت الشركات المملوكة للدولة بخسائر تبلغ نحو 4,5 مليارات دولار، من جراء الأزمة الصحية، حسب تقديرات وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن. بينما لم يتم تقييم خسائر القطاع الخاص بعد، لكن العديد من المتاجر المغلقة، بما في ذلك المطاعم والمقاهي ووكالات السفر، تواجه خطر الإفلاس.

واعترف رئيس الوزراء عبد العزيز جراد بأن «الجزائر تعيش وضعا اقتصاديا صعبا غير مسبوق ناتجا عن أزمة هيكلية للحكومات السابقة، إضافة إلى انهيار أسعار النفط وأزمة فيروس كورونا».

وحذر خبراء الاقتصاد من أنه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمواجهة الوضع على نطاق واسع، فإن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية سيصبح أمراً لا مفر منه.

وقال الخبير الاقتصادي جمال نور الدين لـ«العربي الجديد» إن «المرحلة تتطلب التطبيق وليس التنظير فقط، فالاقتصاد على أعتاب دخول مرحلة انكماش غير مسبوقة، وقد تفوق أزمة 1986 التي عاشتها الجزائر جراء تهاوي عائدات النفط». وأضاف نور الدين أن «الأزمة المالية الحالية زادتها حدةً أزمة كورونا، ستفتح أبواب ظلت مغلقة لسنوات بسبب الإنفاق «السخي» للحكومات في الماضي».

خطة إنعاشية من 3 محاور كبرى

وكانت الحكومة قد أقرت في أغسطس/آب الماضي، خطة إنعاشية من 3 محاور كبرى و20 بنداً إصلاحياً، صادق عليها الرئيس عبد المجيد تبون بـ 26 مليار دولار، وتتضمن المحور الأول الإصلاح المالي من مراجعة النظام الجبائي، واعتماد قواعد جديدة لحوكمة الموازنة، وتحديث النظام المصرفي، أما محور التجديد الاقتصادي فورد فيه 12 بنداً، وركز على تحسين فعلي لمناخ الأعمال، وتبسيط قوانين الاستثمار وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تكبح المستثمرين، والمحور الأخير يتعلق بمكافحة البطالة وخلق الوظائف، فتضمن تكييف مناهج التكوين (التدريب) مع حاجيات سوق العمل، وتشغيل حاملي الشهادات المهنية. كما خصصت الحكومة 1882 مليار دينار (ما يعادل 14,5 مليار دولار) من ميزانية 2021، لإعادة تقييم المشاريع الحكومية المجمدة بفعل أزمة كورونا في مجال السكن والصحة والري، بالإضافة إلى الأشغال العامة.

وحسب تبريرات الحكومة، فإن المشاريع المجمدة تحتاج لإعادة دراسة بسبب تجاوز الأشغال التواريخ الزمنية المحددة، بالإضافة إلى تراجع قيمة العملة الوطنية، وهو ما دفع بكلفة بعض المشاريع الضخمة لتتضاعف بنسبة 50%، رغم أن قانون الصفقات العمومية يحدد أعلى نسبة للمراجعة بـ 20% في الظروف القاهرة، إلا أن الظروف الاستثنائية التي تمر بها الجزائر أباحت للحكومة تجاوز هذه القوانين، من أجل تحريك مياه المشاريع المجمدة، والتي بدورها ستسمح لآلاف من المقاولات (الشركات) بالعودة إلى العمل.

> الحكومة تقدر العجز في موازنة 2021 بنحو 22 مليار دولار
>
> احتياطي النقد الأجنبي يتراجع إلى 57 مليار دولار بنهاية أغسطس/آب

20%

أقرت الحكومة الجزائرية في أغسطس/ آب الماضي، خطة إنعاشية للاقتصاد بقيمة 26 مليار دولار، تتضمن ثلاثة محاور رئيسية، منها مكافحة البطالة التي تقترب بنهاية العام الحالي من 20%.

ويرى الخبير المالي نبيل جمعة لـ«العربي الجديد» أن «الخطط الإنعاشية التي وضعتها الحكومة من الجانب النظري تبقى مفيدة، بالرغم من وجود نقاط الضعف فيها وبعض السلبيات، إلا أن الإشكال يكمن في التطبيق».

وأضاف جمعة أن «مخطط الإنعاش الاقتصادي لا يزال حبيس الأوراق بعد قرابة 4 أشهر من المصادقة عليه، وحتى التعويضات للشركات والإعفاءات الضريبية التي تعتبر قرارات إدارية لا تزال عالقة، وبالتالي الإشكال يكمن في البيروقراطية أو ما يعرف بالفساد الإداري الذي جمد كل شيء في الجزائر».

الموارد المتراجعة حجر عثرة

لكن هناك من يؤكد أن الموارد المالية المتراجعة تقف حجر عثرة أمام محاولات إنعاش الاقتصاد المتعثر بسبب ثنائية جائحة فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط، الأمر الذي يضع الحكومة في مأزق حقيقي في تجسيد الخطط التي جاءت في موازنة العام المقبل 2021.

فخبراء الاقتصاد يرون أن أكبر عقبة تواجه مساعي الحكومة لبعث الاقتصاد خلال العام الجديد، هي نقص الموارد المالية، فعادة ما تلجأ إلى عائدات النفط واحتياطي النقد الأجنبي لتغطية الخطط الحكومية، إلا أن المعطيات هذه المرة تغيرت، فعائدات النفط لا تزال متهاوية، واحتياطي النقد الأجنبي يتآكل بشكل متسارع ولم تعد الجزائر قادرة على مساره الهبوطي، لارتفاع الإنفاق خاصة على الاستيراد.

ويقول الخبير الاقتصادي والمستشار السابق لدى الحكومة عبد الرحمان مبتول لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة بحاجة إلى تمويلات استثنائية لرفد موازنة 2021، التي تقدر الحكومة العجز فيها بنحو 22 مليار دولار»، مشيراً إلى أن هذا العجز يعد مبدئيا في ظل الإنفاق الحكومي المقدر بحوالي 8112 مليار دينار (64 مليار دولار) مقابل إيرادات متوقعة بحوالي 5328 مليار دينار (ما يعادل 42 مليار دولار).

وأضاف مبتول أن «الحكومة أمامها خيارات قليلة، منها الاقتراض من البنك المركزي الذي يحوز سيولة تعادل 50 مليار دولار حسب آخر تقرير للبنك، كما يمكن للحكومة أن تتجه نحو طباعة الأموال، وهي العملية المجمدة سياسيا، لكن يمكن اللجوء إليها ما دام قانون القرض والنقد يسمح بها إلى غاية 2022، أو أن تتجه نحو الاستدانة الخارجية وهي أسوأ الحلول».

هبوط متواصل لاحتياطي النقد الأجنبي

وتراجع احتياطي النقد الأجنبي بنحو 15,6 مليار دولار في أقل من سنة ونصف السنة، حيث استقر بحلول أغسطس/آب الماضي عند 57 مليار دولار، بينما بلغ بنهاية إبريل/نيسان 2019 حوالي 72,6 مليار دولار، في حين سجل نهاية 2018 نحو 79,88 مليارا. وتتوقع الحكومة تراجع الاحتياطي إلى 51,6 مليار دولار بنهاية العام الجاري، وإلى ما دون 40 مليار دولار بنهاية 2021.

ورغم هذه الأرقام «الحمراء»، تحرص الحكومة في كل مرة على إطالة عمر «التفاؤل»، حيث تتوقع أن يرفع احتياطي العملة بعد سنة 2022 بعد ارتفاع أسعار النفط مجدداً، والتي تشكل عائداته 96% من مداخيل البلاد والمصدر الأساسي لاحتياطي البلاد من النقد الأجنبي، وفق البيانات الرسمية.

إنهاء أزمة السيولة بحلول ديسمبر

قال وزير المالية الجزائري أيمن بن عبد الرحمن، إنه سيتم بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول المقبل، القضاء نهائياً على مشكلة السيولة المالية المسجلة على مستوى مراكز بريد الجزائر والبنوك. ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن عبد الرحمن قوله إنه «تم القيام بأولى الخطوات للقضاء على هذا المشكل، من خلال السماح للمواطنين الحاملين للبطاقات البريدية بسحب مبلغ قدره 50 ألف دينار»، وخلال أزمة السيولة لم يعد بمقدور المواطنين صرف معاشاتهم كاملة، وإنما أصبح لزاماً عليهم التوجه أكثر من مرة لصرفها بشكل متقطع. وكانت مشكلة أزمة السيولة النقدية قد تسببت خلال الأونة الأخيرة، لتنتقل من البنوك إلى مراكز البريد، الأمر الذي تسبب في مشاكل في صرف رواتب ومعاشات ملايين الجزائريين، وتعتمد مراكز البريد جدولاً زمنياً لسحب أجور عمال القطاع العمومي والمتقاعدين وأعوان (أفراد) الشرطة والجيش، حيث يتم صرف أجور وأعوان الأمن والجيش من 16 إلى 19 من كل شهر. تليها معاشات المتقاعدين من 20 إلى 23 من كل شهر، على أن تصرف أجور العمال من 26 إلى 3 من الشهر الموالي، ما يجعل الضغط والطلب يرتفعان في الثلث الأخير من كل شهر.

جائحة كورونا عمقت الصعوبات الاقتصادية
(Getty)

مالية

تونس: ثلث موارد 2021 من الاقتراض

تونس ـ إيمان الحامدي

أظهر مشروع موازنة العام المقبل في تونس، أن الاقتراض يمثل أكثر من ثلث الموارد المقدرة خلال 2021، الأمر الذي يشير إلى استمرار الصعوبات المالية للدولة، التي تضررت بشدة من جائحة فيروس كورونا الجديد. وبدأ برلمان تونس، أمس السبت، في مناقشة مشروع موازنة العام الجديد، التي قدرت بنحو 52,6 مليار دينار (18,7 مليار دولار)، بزيادة بلغت نسبتها 1,8% عن الموازنة المعدّلة للعام الجاري 2020. ويمثل الاقتراض الجانب الأكبر من التمويل في مشروع الموازنة، وفق رصد لـ«العربي الجديد»، حيث تنوي الحكومة اقتراض حوالي 19,5 مليار دينار، بما يعادل 37% من إجمالي الموازنة، من بينها 2,9 مليار دينار سيتم تعبئتها من السوق الداخلية.

وتواجه تونس صعوبات لتعبئة الموارد المالية اللازمة لردم فجوات الموازنة، فيما ضغط الشارع على السلطات لتحسين الظروف المعيشية. وصادق البرلمان، مساء الجمعة الماضي، على قانون مالية معدل لموازنة 2020 تبلغ قيمتها الإجمالية 49,7 مليار دينار (18,2 مليار دولار)، حيث منح البنك المركزي، تفويضا استثنائيا، للمساهمة المباشرة في تمويل الموازنة التعديلية للعام الجاري، عبر منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة في حدود 2,81 مليار دينار (1,13 مليار دولار) لمدة سداد 5 سنوات. ووفق البيانات الرسمية سجلت تونس انكماشاً بنسبة 7,3% خلال العام الجاري، إلا أنها تخطط للخروج من نسبة النمو السالبة وتحقيق نمو بـ 4% خلال العام المقبل، وفق مشروع الموازنة. وقال رئيس الحكومة هشام المشيشي، أمام البرلمان، أمس، إن النمو يسجل أدنى مستوياته منذ الاستقلال، مؤكدا نزول الجائحة الصحية بنسبة النمو العامة إلى ما دون 7% مع نهاية العام الجاري مع تواصل تعطل كل محركات الإنتاج ومنها الصناعة والسياحة والخدمات، إلى جانب تراجع كبير في الطلب الخارجي نتيجة تأثر شركاء تونس الاقتصاديين بأزمة كورونا. وأضاف المشيشي أن قانون موازنة 2021 يكشف واقع البلاد دون أي مواربة، مشيرا إلى أن حكومته مصرة على مصارحة الشعب بحقيقة الأرقام الاقتصادية والمضي قدما نحو الإصلاحات.

> حكومة المشيشي تنوي اقتراض 19,5 مليار دينار

ورجّح مشروع قانون الموازنة المحافظة على سعر صرف الدينار مقابل الدولار في حدود 2,8 دينار للدولار الواحد، إلى جانب زيادة المداخيل الجبائية (الضريبية) بنسبة 13,9% لتبلغ 29,7 مليار دينار. وترتفع نفقات الأجور العام القادم إلى 20,1 مليار دينار بما يعادل 16,6% من الناتج المحلي الإجمالي، وتصل نفقات الدعم إلى 3,4 مليارات دينار منها 2,4 مليار دينار لدعم الغذاء و401 مليون دينار لدعم المحروقات (الوقود) و600 مليون دينار لدعم النقل.

استثمار

قائمة أردنية للقطاعات المتضررة من كورونا

عمان ـ العربي الجديد

أصدرت وزارة العمل الأردنية قائمة محدثة بالقطاعات المتضررة من جائحة فيروس كورونا والإجراءات الحكومية للحد من انتشار الوباء، لتأتي السياحة ومنشآت استقدام العمالة الأجنبية، لا سيما المنزلية، في صدارتها. وأعلن وزير العمل معن القطامين، أمس السبت، أن عدداً من القطاعات والأنشطة الاقتصادية أضيفت للقائمة، في ظل الظروف التي تمر بها، مؤكداً أن القائمة الشهرية تصدر دورياً بعد مراجعة أوضاع جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية من خلال وزارتي العمل والصناعة والتجارة والتموين. وأوضح الوزير، في بيان صحافي، أن قائمة نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، تشمل المنشآت السياحية المرخصة، بما فيها مكاتب الحج والعمرة، ومنشآت التوظيف المرخصة، ومنشآت استقدام واستخدام العاملين في المنازل، ومنشآت النقل الجوي والبري والبحري للأفراد، بما فيها شركات النقل الدولي المتخصص للأفراد.

كما تشمل القائمة منشآت تزويد وتموين الطائرات وخدمات صيانة الطائرات وخدمات المسافرين والأسواق الحرة وفروع والإكسسوارات. وتضمنت القائمة كذلك شركات تطبيقات النقل الذكية والتاكسي الأصفر، ومنشآت الحضانات ورياض الأطفال، ومنشآت المراكز التعليمية والثقافية، ومراكز الألعاب الإلكترونية.

وتتزايد تداعيات الإغلاق المتكرر بسبب جائحة كورونا. وكشفت بيانات صادرة عن البنك المركزي، في وقت سابق من الشهر الجاري، أن عدد الشركات الجديدة التي تم تسجيلها منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي تراجع بنسبة 51%، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

الأسواق الشعبية ضمن القطاعات المتضررة
(فرانس برس)

وأظهرت البيانات، التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، أن عدد الشركات المسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي وصل إلى 2056 شركة في عدة قطاعات مختلفة، مقارنة مع 4224 شركة تم تسجيلها في خلال الفترة ذاتها من 2019.

أي من المنشآت العاملة في المطارات والمعابر الحدودية، ومنشآت وسائل النقل العام، ومنشآت تنظيم الحفلات والمهرجانات والمؤتمرات والمعارض.

وجاءت منشآت تأجير السيارات السياحية، وأكاديميات ومراكز التدريب المهني، ضمن الأنشطة المتضررة أيضاً، وقطاع الصناعات الجلدية والمنسوجات، والمطاعم الشعبية والمقاهي، والمحلات في الأسواق الشعبية، وقطاع الصناعات الخشبية والأثاث، ومنشآت تجارة الألبسة والأحذية

ووفقا للبيانات، تراجع حجم رأسمال تلك الشركات إلى 71,5 مليون دينار (100 مليون دولار) حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول، مقارنة مع 168 مليون دينار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي.